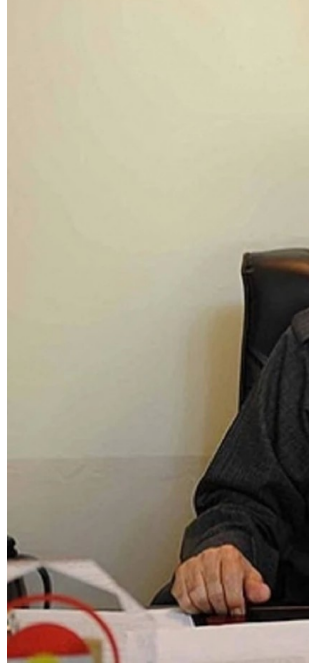


بعد فتح المطلاع للملف.. العراق يُبطل جواز معارض إيراني تسلمه بتسهيلات من سلطات أربيل



كشف مصدر مطلع، عن قيام الحكومة العراقية باسقاط جواز سفر المعارض الإيراني "مصطفى محمد هجري"، بعد انعقاد أعمال اللجنة الامنية العراقية الإيرانية المشتركة.

و ذكر المصدر في تصريحات خاصة، تابعتها المطلاع، أن: "الحكومة العراقية وعقب انعقاد اعمال اللجنة العراقية الإيرانية المشتركة، اسقطت جواز السفر لرئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني المعارض (مصطفى هجري)"، الذي تم إصداره بتسهيلات من شخصيات نافذه في اقليم كردستان .

و أضاف ، أن: "المعارض الإيراني كان يتنقل ويتحرك بجواز سفر وبصلاحية تصل لغاية عام 2031"، لافتا الى ان "ابطال الجواز تم يوم 25 شباط الجاري من خلال اتفاق عراقي إيراني مشترك".

و جاء في وثيقة تلفتها المطلع ، أمر فيها مدير شؤون الجوازات بإلغاء جواز هجري واعتباره باطل ،
واقتياد حائزه لأقرب مركز عند استخدامه ، وسحب الجواز الباطل منه.

ملحوظات

2

و قبل أيام فتحت وكالة المطلاع ملف جواز سفر المعارض الإيراني ، حيث كشفت مصادر عراقية ان سلطات اقليم كردستان العراق منحت زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني المعارض مصطفى الهجري مستمسك عراقي للتنقل .

و اشارت المصادر ان سلطات الاقليم في أربيل منحت الجواز العراقي إلى مصطفى الهجري في عام ٢٠٠٨ ليتم تجديده في عام ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٤ .

فيما اشارت مصادر كردية ان الجواز تم منحه بسبب وجود مصطفى الهجري لسنوات طويلة في العراق .

و أثار موضوع منح الجواز و المستمسك العراقي للمعارض الايراني ملف تجنيس الغير العراقيين بالمستمسكات العراقية مرة أخرى ، و قد شهدت هذه الظاهرة وتيرة سريعة جدا في السنوات الماضية حيث اتهمت أيضاً في وقت سابق اطراف عراقية السلطات في اقليم كردستان و في منطقة أربيل بمنح الجنسية العراقية لبعض المعارضين الأكراد و من عناصر قوات سوريا الديمقراطية او عناصر حزب العمال الكردستاني المتواجدين في الحدود المشتركة بين العراق و سوريا .

و بحسب القانون العراقي فان منح الجنسية العراقية هو من صلاحيات وزير الداخلية في بغداد حصراً .

و كان نواب في البرلمان العراقي و من محافظات كردستان العراق قد كشفوا عن منح الجنسية العراقية إلى اكراد من سوريا و تركيا و إيران موالين للأحزاب الكردية الحاكمة مع مخصصات مالية شهرية ، كما كشفوا أن المستمسكات العراقية التي تم منحها تفتقد إلى سجل البيانات في بغداد.

و من المتوقع ان يثير الموضوع حفيظة طهران التي تطالب منذ فترة بتسليم او طرد العناصر المطلوبة
القضائية لها في كردستان العراق .



